



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

د.مظهر محمد صالح * : العراق وسقف الانتاج النفطي : وجهة نظر

تنتقل رغبة العراق بان لا تتجاوز الدول المنتجة والمصدرة للنفط (بلدان الاوبك على وجه الخصوص) الحصص المحددة لها بسقوف الانتاج. هو اجراء يجده العراق أساساً جوهرياً لأحداث التوازن في السوق النفطية العالمية ومن ثم ابعاد شركات الدول المنتجة للنفط من توليد أي عرض فائض من الخام والإخلال باستقرارها او ارباك خطط الاستثمار والتطوير والإنتاج في قطاع الطاقة فيها .ولاسيما ان البلدان الكبيرة المستهلكة للنفط في النصف الشمالي من الكرة الارضية ذات الطلب المرتفع على النفط ومشتقاته ،قد دخلت موسم الصيف الذي ينكمش فيه الطلب على النفط الخام نسبياً وان احد اسباب ذلك هو اجراء عمليات الصيانة السنوية الكبرى على المصافي الطالبة للنفط الخام .حيث تجري في هذه الأوقات من العام تلك العمليات الاساسية الروتينية في ادامة معامل التكرير وملحقاتها مما يعطل الطلب موسمياً بصورة جزئية . كما ان نجاح استراتيجية منظمة الاوبك في المدة الماضية بإقناع الشركات النفطية للدول العظمى من خارج الاوبك (روسيا والولايات المتحدة) بالمحافظة على ضبط الانتاج لبلوغ السعر



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

التوازي في سوق النفط قد شجع الجميع بالسعي على تجنب احداث اغراق او توليد فائض في المعروض النفطي ومن ثم توليد فقاعة سعرية سالبه باتجاه انخفاض الأسعار واحداث أضرار في العوائد المالية النفطية .ولاسيما بعد ادراك أهمية التحسن الذي جرى في أسعار النفط العالمية وبلوغها مستويات ساعدت حقاً في ازالة الركود النسبي في الاقتصاد العالمي . اذ لوحظ ان استمرار أزمة أسعار النفط وتدهور أسعاره خلال السنوات الأربع الماضية لم تقل في اثارها الانكماشية على الاقتصاد الدولي عن أزمة الرهن العقاري الامريكية في [٢٠٠٨.فكلاهما](#) قادتا الى ركود جامع في الاقتصاد العالمي ذلك طالما ان الاسواق العالمية التي تتداول الأصول المالية فيها وذات العلاقة بالطاقة(بما في ذلك عقود النفط الاجلة والفورية) قد انحرفت وجنحت عن قواعدها وقوانينها التي ابتعدت عن نقطة توازن السوق وأثرت في ذلك على استقرار أسواق العالم كافة الواحدة تلت الاخرى وأدخلت الاقتصاد العالمي بأحد أوجه الركود الشامل بسبب انكماش الطلب الدولي عموماً على السلع والخدمات والكثير من عوامل الانتاج والاستثمارات الدولية بالغالب . كما أكدت الاحداث الاقتصادية المنقضية ان استمرار مظاهر العجز في الحساب الجاري لموازن مدفوعات الدول المصدرة للنفط (بسبب تدني أسعار النفط) سيؤدي لا محالة الى تدهور الطلب الكلي العالمي المباشر اوالمشتق وتحديداً تدهور الطلب على المنتجات الصناعية العالمية وعموم الاستثمارات وهو ما احدث ركوداً مشتقاً ومباشراً في النشاط الصناعي العالمي واربك الاسواق الدولية طوال السنوات الماضية .وهكذا،فقد برهنت التجربة الاقتصادية ان



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

انتعاش أسواق النفط وبلوغ الأسعار نقاط تعادلها التي تعدت اليوم ٧٠ دولار للبرميل الواحد من النفط الخام هي المستويات السعرية التي قربت الاسواق الى التوازن وازالت عجز موازين مدفوعات البلدان النفطية ،وهي في الوقت نفسه اشترت واحدة من القوى السعرية الفاعلة في ادامةً انتعاش الاقتصاد العالمي ورفع معدلات نموه. لذا سيظل التوازن والاستقرار العالمي في استدامة طالما ظلت أسواق النفط مستقرة ومبتعدةً عن الاضطرابات السعرية .فاستقرار سوق الطاقة هي احد اهم بديهيات الحفاظ على النمو الاقتصادي العالمي وأبعاده من شبح الركود والكساد الطويل الأجل .وأخيراً:وقدر تعلق الامر برغبة العراق في مسالةً سقف الانتاج فان خطط التطوير النفطي وبلوغ سقف إنتاجي بنحو ٦ ملايين برميل نفط خام يومياً في عام ٢٠٢٢ (وعلى وفق ما أشرته خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠١٨-٢٠٢٢) يقتضي ان تنمو سقف الانتاج العالمي وترتفع بانتظام ويقدر درجة النمو في الاقتصاد العالمي وتطور درجته وما يرتبط به من نمو مشتق في الطلب على موارد الطاقة وبشكل خاص النفط الخام . فتحديد السقف الإنتاجية هي ظاهرة نسبية تتغير بالتدريج دون احداث فائض في عرض النفط الخام ومايخلفه من هبوط حاد في أسعار النفط .فالالتزام بالسقف المحددة لا يعني التوقف عن تعظيم مخرجات العملية الإنتاجية سنوياً ونمو سقفها سنوياً طالما ان العملية الإنتاجية والاستثمارية مستمرة. و ما يطلبه العراق هو تجنب توليد عرض نفطي فائض يقود الى تدهور أسعار النفط وعوائده .وان مثل هذا التدهور اذا ماحدث سيسبب اغراق السوق وما يولده من ظاهرة خطيرة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

تسمى بحرب الأسعار. وهي الظاهرة التي اذا ما حصلت فإنها لا تسمح مستقبلاً بتكريس جزء من العوائد النفطية الوطنية وتخصيصها لأغراض الاستثمار في الحقول والمكامن النفطية الجديدة او عمليات التطوير والتوسعات في الرقع الجغرافية النفطية لبلوغ هدف انتاج ٦ ملايين برميل يومياً في سنة ٢٠٢٢.٢٠٢٢ فمن هذا المنطلق لا يرغب العراق بالتصرف غير المنضبط في تعظيم الانتاج النفطي من دون تفاهم مشترك من جانب الأعضاء في منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط /أوبك او حتى غيرها لإيجاد توازن في الكميات المنتجة والحفاظ على استقرار سوق الطاقة.

(* اقتصادي عراقي والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح باعادة النشر بشرط الاشارة الى

المصدر. 29 حزيران 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>